

# بطاقة تقييم للأمر اللازم إنجازها

تحديث نوفمبر 2021



## ملخص:

باقي شهر واحد على الانتخابات إلي حتنعقد في تاريخ 24 ديسمبر، وليبيا بعيدة كل البعد عن ضمان انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. مع هذا صار بعض التقدم لضمان شفافية أكبر ولضمان الحق في المعلومات (الهدف رقم 6) مع قيام بعض المسؤولين بتقديم كشف مالي كامل للسلطات الليبية. ولكن، وفي مجالات متعددة ثانية ، ما قدرتش حكومة الوحدة الوطنية تضمن التوافق مع المعايير الديمقراطية. وبصرف النظر عن اعلان المناظرات الرئاسية المفتوحة لمعظم قنوات البث الإعلامية، تراجع تشجيع الإعلام الحر (الهدف رقم 1) في جوانب عديدة، في إطار المحاولات لإحداث تغييرات تشريعية فيما يتعلّق بالإعلام. وأيضاً، فشلت حكومة الوحدة الوطنية في اتخاذ إجراءات لحماية المرأة (الهدف رقم 5)، والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني عموماً (الهدف رقم 3). زيد على هذا حكومة الوحدة الوطنية ما نجحتش في ضمان مراقبة مراكز الاقتراع بشكل مستقل وحماية القضاء من الاعتداءات وضمان تصويت حر وأمن (الهدف رقم 7). وهذا ينعكس في المحاولات الأخيرة اللي قام بها الجيش لعرقلة إجراءات المحكمة والتدخل بالحق في المشاركة المتساوية بالشؤون السياسية والعامّة (الهدف رقم 4).

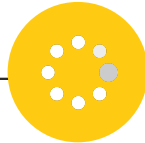
لمزيد من التفاصيل راجعوا بطاقة التقييم شهر نوفمبر عن الأمور السبعة اللازم إنجازها في سبعة أشهر

## مفتاح التقييم:



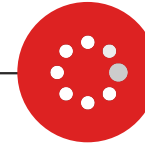
### تحقق بنجاح

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها بنجاح.



### بعض التقدّم

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها جزئياً.



### ما تحققش

ما تمش أي إجراء لمعالجة الأهداف أو تم اعتماد تدابير معينة ولكن عكس الأهداف المقترحة.



## • إلغاء جميع الأنظمة والقرارات الي تفرض قيود غير متناسبة وغير مشروعة على حرية التعبير وحرية الصحافة !

في أثناء الجلسة العامة اللي انعقدت في 26 أكتوبر 2021، أقرّ مجلس النواب الليبي بالإجماع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية. وعلى حدّ ما شرح المستشار الإعلامي لمجلس النواب، فإنّ القانون يهدف إلى "يُعنى بأيّ جرم أو استخدام خاطئ للأدوات الإلكترونية يسبب مشاكل للدولة أو للشخص أو غيره، وأن من أمثلة تلك الجرائم التزوير أو نشر الإشاعات." بيد أنّ القانون يتضمّن لغةً فضفاضةً تمنح السلطات الليبية صلاحيات تقديرية واسعة في تقييد حرية التعبير. فمثلاً تنصّ المادة 4 على أنّ استخدام الإنترنت ووسائل التقنية الجديدة يعتبر "مشروعاً" ما لم يترتب عليه مخالفة "للنظام العام أو الآداب العامة". وتترك المصطلحات غير الواضحة من قبيل "النظام العام" و"الآداب العامة" مجالاً لتفسير القانون بصورة عشوائية. وهادي مش هي الممارسة الوحيدة بالنسبة للسلطات الليبية اللي استخدمت في الماضي مخالفة النظام العام والآداب العامة كذريعة لاستهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وسجنهم وتعذيبهم وقتلهم. و يعطي القانون السلطات الليبية القدرة على مراقبة وفرض الرقابة على المحتوى إلي يتمّ نشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي و"أيّ نظام تقني آخر". وحجب المواقع الإلكترونية من دون أوامر قضائية. وزيد على هذا يفرض القانون غراماتٍ قاسية وعقوبات بالسجن لفترات توصل إلى 15 العام لكلّ من يخالف أحكامه. ومن غير شكّ أنّ هادي الأحكام تحديش شكل كبيرٍ من حرية التعبير وحرية الصحافة وتمنح السلطات الليبية حرية استهداف الناشطين الحقوقيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وقمعهم. وفي هذا الخصوص و في تاريخ 10 نوفمبر، قامت أكثر من 30 منظمة حقوقية، بما فيها محامون من أجل العدالة في ليبيا، بتوقيع ونشر رسالة مفتوحة تسلط الضوء على هذه القضايا وتناشد السلطات الليبية إلغاء القانون الجديد، سيما وأنّه طُرح في فترة حرجة ويعدّ مصدر قلق في سياق الانتخابات الجاية. فعلى حكومة الوحدة الوطنية أنها تمتنع عن تنفيذ قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وعلى مجلس النواب إلغاء هذا التشريع لضمان حرية التعبير في سياق العملية الانتخابية المقبلة.



## • ضمان التحقيق في الاعتداءات والتهديدات الي توصل في كل من يعبّر عن رأيه بشكل علني ومساءلة مرتكبيها !

## بعض التقدّم



## • ضمان وصول الإعلام إلى السياسيين، عن طريق تقديم ملخص المعلومات إلى وسائل الإعلام عن التقدّم الي صاير، وضمان التعليق على القضايا العامة من غير رقابة أو قيود وإعلام الرأي العام

في شهر نوفمبر، ردت إدارة الإعلام الخارجي التابعة لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية عن شكاوى بأن السلطات الليبية تمنع منح أوراق اعتماد للصحافيين الدوليين والخبراء الإعلاميين من أجل التغطية الإعلامية للانتخابات ووصفت هذه التصريحات بأنها شائعات لا أساس لها من الصحة وأخبار مضلّة تسعى إلى تعطيل سير الانتخابات. ولكن، وفي هذا الخصوص أفادت وسائل الإعلام المحلية والدولية عن صعوبات في الوصول إلى الأحداث السياسية. و تردد عدد من الشكاوى من وسائل الإعلام المحلية أنّ حكومة الوحدة الوطنية تفضل بعض وسائل الأعلام على وسائل اعلام ثانية في وصولها لهذه التغطية. وزيد على هذا، ان في عدة وسائل إعلام دولية تشتكي من المتطلبات البيروقراطية المفرطة في الدخول لليبيا ورفع التقارير حول الانتخابات. وهذا الشي يطرح الشكوك حول وصول الإعلام إلى مكاتب الاقتراع، وهو مكون أساسي لضمان انتخابات حرّة ونزيهة.

مع هذا، في تطوّر إيجابي، ففي تاريخ 12 نوفمبر تم الاعلان على أنّ ليبيا حتقعد مناظرات رئاسية للمرة الأولى في تاريخها قبل فترة وجيزة على الانتخابات إلي جاية. وحتم رعاية المناظرات من قبل اللجنة الليبية للمناظرات الرئاسية، مجموعة من منظمات المجتمع المدني، وحتلقى الدعم من قبل منظمات محلية وإقليمية عدة. حتقام المناظرات تحت شعار "ليبيا تقرّر" وحتكون مفتوحةً لجميع قنوات البثّ. ولا شكّ أنّ تنظيم هذه المناظرات الرئاسية خطوة مرحّب بها لنشر الوعي حيال المرشّحين للانتخابات وبياناتهم الانتخابية وهي ضرورة لضمان أصوات واعية وانتخابات حرة ونزيهة. و من شأن المناظرات أن تعزّز من شفافية العملية الانتخابية.

## ما تحقّقش

## تعزيز السلام من خلال حماية الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات



ما تحققش

- الحرص على أن تكون القيود على اللقاءات العامة مشروعةً ومحصورةً بحماية النظام العام، والسماح بإقامة التجمّعات السلمية بأمان؛



ما تحققش

- ضمان حرية المشاركة بأيّ نشاط سياسي سواء على المستوى الفردي أو من خلال الأحزاب السياسية أو المنظمات الأخرى والامتناع عن عرقلة عملية تشكيل الأحزاب السياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات؛



ما تحققش

- التحقيق في الاعتداءات الهادفة إلى انتهاك الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات وإخضاع مرتكبيها للمساءلة



ما تحققش

## ما تحققش



- إلغاء القوانين القمعية المقصود بها عرقلة عمل منظمات المجتمع المدني وإعاقة أنشطتها في ليبيا، ومنها القرار رقم 286 لسنة 2019؛

بعد إعلان استقالته، قدّم مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لليبيا، يان كوبيتش، ملاحظاته النهائية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 24 نوفمبر. وقد تطرّق كوبيتش، من بين جملة أمور، إلى الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات. ودعماً لمناشدة المجتمع المدني، عبّر علي مخاوفه حيال المعايير المفروضة على منظمات المجتمع المدني من قبل السلطات الوطنية للإبلاغ عن أي تفاعل مع مسؤولي الأمم المتحدة. وأشار كوبيتش أيضاً إلى إمكانية منع تسجيل المنظمات المدنية أو حلها من قبل السلطة التنفيذية، لأسباب غير محددة. وتعدّ هذه الأنظمة مخالفةً لالتزامات ليبيا القانونية الدولية وتقيّد حقوق حرية التعبير، والتجمّع وتكوين الجمعيات ومن شأنها أن تشكّل خطراً على مسار الانتخابات الحرة والنزيهة.

وفي تطوّر أخير، في 24 نوفمبر، بعثت وزارة الشؤون الخارجية الليبية برسالة إلى الوفود الليبية في لاهاي لمنع أيّ منها من التواصل مع المحكمة الجنائية الدولية من دون إعلام الوزارة أولاً. وهذا الإجراء، اللي يرمي إلى منع الضحايا والمجتمع المدني من التقدّم بالطلبات، يشكّل عائقاً خطيراً لعمل المحكمة وللمساءلة عن الجرائم الدولية.

فعلى حكومة الوحدة الوطنية رفع هذه القيود وضمان احترام الحق في تكوين الجمعيات والتجمّع السلمي.

## ما تحققش



- ضمان التحقيق في جميع انواع الإساءة منها التهديدات والأعمال الانتقامية ضدّ منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وإخضاع مرتكبي هذه التجاوزات للمساءلة؛

## ما تحققش



- ضمان أن تكون مفوضية المجتمع المدني هيئةً مستقلةً تعمل باستقلالية وأن تكون لها ميزانيتها الخاصة، وضمن عدم إخضاع عملها لأيّ تدخل من قبل السلطات السياسية، أو قوات الاستخبارات المركزية أو القطاع الأمني منها المجموعات المسلحة والميليشيات.

## ما تحققش



## ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش



ما تحققش

- ضمان مشاركة الأقليات عبر توفير المعلومات بجميع اللغات الأصلية، بما فيها الأمازيغية ولغة الطوارق والتبو للوصول إلى الجماعات المحلية كافة؛



ما تحققش

- ضمان الحصول على المعلومات المتعلقة مثلاً بكيفية التصويت في صيغ متاحة للجميع، وبمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة والي يعانون من إعاقة بصرية أو من صعوبات في التعلم؛



بعض التقدّم

- ضمان أن تكون عملية تسجيل الناخبين شاملةً ومتاحةً وأن يسمح لأكثر عدد ممكن من الليبيين المؤهلين للتصويت من داخل البلاد وخارجها بتسجيل أسمائهم. ويجب القيام بتعديلات خاصة للأفراد المهجرين غير المتواجدين في مقرّ إقامتهم المعتاد والذين قد لا يتمكنون من الوصول إلى السجلات المدنية؛

في 7 نوفمبر، أعلن رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، عماد السايح، عن افتتاح مكاتب الاقتراع. وكانت المفوضية قد وضعت هدف يتمثل في توزيع أكثر من 2.8 مليون بطاقة ناخب من خلال 1906 مركز اقتراع موزعة على أرجاء البلاد. وتمكن الناخبون من الحصول على بطاقة ناخب فقط إذا تمكنوا من تقديم بطاقة هوية وهذا منعاً لأي تزوير محتمل في الانتخابات. وقّرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تمديد ساعات العمل اليومية لمراكز توزيع بطاقات الناخبين للسماح للأشخاص بالوصول بسهولة أكبر لبطاقات الاقتراع. وفي تاريخ 27 نوفمبر، مدّدت المفوضية المهلة النهائية للناخبين المسجّلين بأخذ بطاقاتهم حتى يوم الأربعاء في 1 ديسمبر بسبب الاهتمام العالي للمواطنين الليبيين بالمشاركة في الانتخابات القادمة.

ومن جهة أخرى وفي 20 نوفمبر، ناشدت رابطة أهالي بنغازي المشرّدين رئيس المجلس الأعلى للقضاء وأعضاء إعداد قوانين محددة تضمن حق الطعن في العملية الانتخابية من مقر إقامتهم المؤقتة في المنطقة الغربية. وشرحت الرابطة أنّ المهجرين تم تسجيلهم في مواقع محدّدة استعداداً لمشاركتهم في عملية الاقتراع. وما تمش توزيع أي معلومات حتى الآن حول ما إذا كان المجلس الأعلى للقضاء قد اتخذ أي إجراءات للاستجابة لاحتياجات المهجرين.

## ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع



ما تحققش

- تسهيل عودة الأشخاص المهجرين عودةً آمنةً وسالمةً وكريمةً، بما يسمح لهم بالتسجيل والتصويت في بلادهم



ما تحققش

- ضمان عدم تمييز القواعد الانتخابية بين الناخبين أو المرشحين المحتملين أو استبعادهم على نحو تعسفي!

في تاريخ 23 نوفمبر، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنّ مجموعاً من 98 مرشحاً قد قدّموا طلباتهم للتّرشح للانتخابات الرئاسية القادمة. ومن بين المرشحين الـ98، اثنين من بينهم من النساء فقط. وقد سجّل معظم المرشحين في الغرب و73 منهم سجّلوا في مكتب المفوضية في طرابلس فيما 12 منهم في بنغازي و13 مرشحاً في سبها.

وقد ولدت مجموعة المرشحين جدلاً وانتقادات على المستويين الوطني والدولي بما أنّ بعض المرشحين بمن فيهم سيف الإسلام القذافي وخليفة حفتر خاضعين للتحقيق على المستوى الوطني وأو الدولي بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب. فالنسبة لخليفة حفتر، وهو ما زال خاضعاً للملاحقة في فرجينيا لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في طرابلس، وبنغازي، ودرنة، وفي أرجاء ليبيا. وعلى ضوء هذه الأحداث، طالب المدعي العام العسكري المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتوقيف ترشح حفتر وسيف الإسلام القذافي إلى حين خضوعهما للاستجواب بسبب التحقيقات في الجرائم المقدمة ضدّهم. وفي اليوم التالي، في 26 نوفمبر، أكدّ رئيس جهاز المباحث الجنائية الليبي محمود العجيلي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنّ ثمة محاضر جنائية وقيود أمنية متعلقة بخليفة حفتر.

في 21 نوفمبر، أعلن رئيس وزراء الفترة الانتقالية ديبية ترشيحه للانتخابات الرئاسية رغم تعهده سابقاً بعدم الترشح. وهذا يعدّ أيضاً مخالفاً للقانون الانتخابي الذي يحظر على رئيس الوزراء الترشح للرئاسة. وفقاً لقانون الانتخابات (المادة 12)، ولكي يكون مؤهلاً، يجب أن يكون ديبية قد استقال من مهامه الحكومية قبل ثلاثة أشهر على الأقل من يوم الاقتراع.



ما تحققش



ما تحققش



## • ضمان عدم تمييز القواعد الانتخابية بين الناخبين أو المرشحين المحتملين أو استبعادهم على نحوٍ تعسفي؛

وفي 24 نوفمبر، أقرّت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بعدم أهلية 25 مرشحومنعتهم من المشاركة في الانتخابات الرئاسية، بمن فيهم سيف الإسلام القذافي. وحُرم القذافي من الترشح تبعاً للمادة 10 من قانون الانتخابات الرئاسية بسبب حكم نهائي سابق بحقه لارتكابه جريمة والمادة 17 (5) بسبب عدم تقديمه شهادة الخلو من السوابق لطلب الترشح. ومعظم المرشحين الذين نُزعت عنهم الأهلية ما تمثلوش بقاعدة عدم الإدانة. ومن بين الأسماء البارزة الثانية الرئيس السابق للمؤتمر الوطني العام نوري أبو سهمين ورئيس هيئة أركان القذافي بشير صالح. و في 28 نوفمبر، قبلت محكمة استئناف طرابلس طلبي استئنافٍ ضدّ ترشّح ديبية للرئاسة. ولكن، رفضت المحكمة الطلبات الثلاث في 1 ديسمبر، الشيء الي يسمح لديبية بالترشّح. نسجاً على المنوال نفسه، أعادت محكمة استئناف سبها تنصيب سيف الإسلام القذافي مرشحاً رئاسياً في 2 ديسمبر.

إنّ القرار الأولي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتنحية الأفراد المتهمين بمسؤوليتهم عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو عدم الامتثال لإطار العمل القانوني للانتخابات عن الترشّح يعدّ تطوراً إيجابياً يثبت الرغبة في تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. كان من المفترض أن تتمسك المحاكم بقرار المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بما يتسق مع سيادة القانون، ولا شك أن إعادة ترشيح هؤلاء المرشحين من الأرجح أن تقضي على ثقة الشعب في العملية الانتخابية. إذ يجب إخضاع المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو المتهمين بارتكابها للمساءلة وعدم السماح لهم بتبوؤ المناصب المرموقة أو الترشّح للانتخابات.

ما تحققش



## ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش



- توفير الدعم المالي الفوري للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومؤسسات الدولة المعنية بالعملية الانتخابية، لتتمكن من تأدية مهامها على أفضل وجه ممكن، وفقاً لخارطة الطريق (المادة الرابعة - 4)، بالإضافة إلى حملات نشر الوعي والتوعية حول أهمية إدماج المجموعات الأكثر تأثراً في العملية السياسية

ما تحققش



- تحضير مكاتب الاقتراع للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في العملية الانتخابية.

اشتكت منظمات المجتمع المدني من عدم استعداد مكاتب الاقتراع لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد بينت دراسة تقييمية أعدّها المعهد الديمقراطي الوطني أنّه رغم بعض الجهود المبذولة لتحضير مكاتب الاقتراع، إلا أنّ الوصول يبقى محدوداً بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أظهر التقييم أنّ صعوباتٍ وعقوباتٍ جمة تعرقل الوصول إلى المراكز الانتخابية، وهذا نتيجة الاختيار الرديء لمراكز الاقتراع وغياب الإجراءات الكافية لتكثيف المرافق للأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا في وقتٍ ما تمس اختيار مرافق ثانية مهياة بشكّل ملائم أو ما تمس الاتفاق عليها كمكاتب اقتراع من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. و أشارت الدراسة أيضاً إلى غياب الاهتمام بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية الشي اللّي يؤدي استبعادهم من العملية.

ما تحققش



ما تحققش



- إتاحة عملية تسجيل الناخبين للنساء كافة، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي، بما في ذلك الوضع العائلي؛

ما تحققش



- تعزيز بيئة عامة وسياسية خالية من التهديد والتحرش والأعمال الانتقامية لضمان قدرة المرأة الكاملة والمتساوية على تنظيم الحملات السياسية والمشاركة فيها قبل الانتخابات

في تاريخ 6 نوفمبر، عزل المجلس الرئاسي الليبي وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش من منصبها ومنعها من السفر إلى خارج البلاد. أما العزل فأسابه مخالفات إدارية، بعد أن صرّحت المنقوش لقناة بي بي سي عن احتمال تسليم متهم ليبي جديد مطلوب من الولايات المتحدة الأميركية على خلفية قضية تفجير لوكربي. إلا أنّ حكومة الوحدة الوطنية رفضت الإجراء التأديبي الذي فضح مرةً ثانية الوضع السياسي الهشّ في ليبيا. أنّ تقديم أعضاء الحكومة للإجراءات التأديبية قبل شهر من الانتخابات لا يشيع بيئةً مثمرةً تدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية الليبية. بالإضافة لهذا، هذه مش هي المرة الأولى التي تخضع فيها المنقوش للمضايقة السياسية. ففي شهر مايو، تعرّضت لضغوط طالبتها بالاستقالة و خضعت للإساءة الشخصية، بعد أن طالبت برحيل القوات التركية والمرتزقة من البلاد. وإجراء انتخابات آمنة ونزيهة، على حكومة الوحدة الوطنية أن تتخذ إجراءات لدعم المرأة وإشاعة بيئة حرة من التهديدات والأعمال الانتقامية تشجّع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة.

وكان المبعوث الخاص يان كوبيتش قد أشار في ملاحظاته لمجلس الأمن إلى أنّه من الضروري أن تقوم ليبيا بتعزيز حقوق المرأة وتمكينها وحمايتها لا سيما في الظروف السياسية الحالية. إضافة إلى هذا، فقد عبّر عن مخاوفه حيال بيئة الإفلات من العقاب المنتشرة في ليبيا فيما يتعلق بخطابات الكراهية والتحريض على العنف، من ضمنه العنف الجنسي، ضدّ الناشطين المدنيين والمدافعين الحقوقيين، لا سيما ضدّ النساء الناشطات في السياسة.

ما تحققش





ما تحققش

- ضمان التطبيق الفوري لحصة مشاركة المرأة أي 30% كما تنص عليها خارطة الطريق!



ما تحققش

- ضمان التحقيق في جرائم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الإلكتروني ضد المرأة وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.

صادف في شهر نوفمبر مرور ذكرى عام على اغتيال الناشطة السياسية والمحامية البارزة حنان البرعصي، المعروفة بانتقادها لسياسة القوات المسلحة العربية الليبية والمليشيات التابعة ليها. وكانت قد عملت على الانتهاكات ضد المرأة ومكافحة الفساد في ليبيا. رُميت البرعصي بالرصاص وهي في سيارتها في بنغازي في 10 نوفمبر 2020 بعد وقتٍ قليلٍ على انتقادها لعمليات حفتر العسكرية. ولم يتم فتح أي تحقيق بعد من أجل إخضاع الجناة للمحاسبة. ومن غير شك أن ذكرى مقتل البرعصي هو تذكير في نمط العنف المقلق ضد النساء اللواتي يعبرن عن آراء داعمة للعدالة والمساءلة على مرّ السنوات السبع الأخيرة. و أن الغياب المستمرّ للمساءلة في ليبيا يعزز من مناخ الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالعنف ضدّ المرأة ويرسل رسالة إلى النساء العاملات في الشأن العام لردعهنّ عن المشاركة في السياسة. فعلى سبيل المثال، ما زال مكان وجود العضو في البرلمان سهام سيرقيوة مجهولاً بعد أن تمّ إخفاؤها قسرياً في يوليو 2019 ولم يتمّ التحقيق في الحادثة بعد.



ما تحققش

## تعزيز الشفافية والحق في المعلومات والالتزام بهما كأساس للديمقراطية والحكم الرشيد

### بعض التقدّم



- تقديم الكشف المالي بدمتكم المالية، كما التزمتم!

في 18 نوفمبر، قدّم رئيس الوزراء ديبية كشمالي لهيئة مكافحة الفساد في طرابلس، وكان هذا قبل تقديم ترشيحه للانتخابات الرئاسية. صحيح أنّ هذه الخطوة تعتبر إيجابية لتعزيز الشفافية والحق في المعلومات إلا أنّها جت متأخرة بما أنّه كان يُتوقع من رئيس الوزراء تقديم الكشف المالي في وقت تسلّمه لمنصبه.

### بعض التقدّم



- إبلاغ الشعب الليبي بأهدافكم والجهود التي بذلتموها طوال الفترة التي تسبق الانتخابات لضمان الشفافية وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة

زي ما اشرنا في السابق (الهدف رقم 1)، يتوقع من ليبيا أنها تقيم مناظراتها الرئاسية للمرة الأولى، وهذا من شأنه أن يسهم في تعزيز شفافية العملية ومستوى المعلومات التي يتم تقديمها للناخبين فيما يتعلق بأهداف المرشحين.

### ما تحققش



- نشر تحديثات شهرية حول التقدّم المحرز للتقيّد بشروط خارطة الطريق في الفترة التي تسبق الانتخابات.



ما تحققش

## إنشاء مساحة آمنة في مكاتب الاقتراع وضمان أمن الناخبين والمرشحين

### ما تحققش



### ما تحققش

- ضمان احترام "الاتفاق من أجل وقف إطلاق نار كامل ودائم في ليبيا" واعتماد خطة للتخفيف من خطر تصعيد العنف، وتحديد إجراءات عملية ولملموسة تهدف لمنع المزيد من الانتهاكات في الفترة التي تسبق الانتخابات

عبر المجلس الأعلى للدولة عن مخاوف حيال المخالفات في مجال التسجيل وتوزيع بطاقات الناخبين، ومزاعم بأن رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات السايح مسؤول عن هذه المخالفات. و أدان المجلس الاعتداء على العضو السابق في المؤتمر الوطني العام محمود عبد العزيز الورفلي الي فضح أنشطة غير قانونية متعلقة بتسجيل وتوزيع بطاقات الناخبين. وكان الورفلي قد تعرّض للاعتداء في 27 نوفمبر على يد مسلح يرتدي زي الشرطة من وزارة الداخلية في مركز تسجيل بطاقات الناخبين في أبو سليم في طرابلس بعد محاولته تسليط الضوء على التزوير ببطاقات التسجيل.

ولضمان انتخابات نزيهة، يتعين على حكومة الوحدة الوطنية وقف الاعتداءات بالعنف ومما لا شك فيه أن استهداف الأفراد الرفيعي المستوى في وجه الانتخابات القادمة حيّذي إلى خطر تصاعد العنف وتقويض العملية الانتخابية.



### ما تحققش

- ضمان وصول المراقبين المستقلين إلى مكاتب الاقتراع ومنع الاعتداءات من قبل الميليشيات والمجموعات المسلحة!

في تاريخ 28 نوفمبر، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنّها رصدت أنشطة مراقبة غير قانونية وقالت أن في أفراد يراقبوا في العملية الانتخابية من دون صفة قانونية أو رسمية. وهذا من شأنه أن يقوّص عملية المراقبة النزيهة والمستقلة. وبالتالي، فقد نشرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات توضيحا حول ممارسة مهام المراقبة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية ومراكز الاقتراع.

## إنشاء مساحة آمنة في مكاتب الاقتراع وضمان أمن الناخبين والمرشحين

ما تحققش



ما تحققش

- ضمان مساءلة مرتكبي الاعتداءات وكلّ من يحاول عرقلة العملية الانتخابية الديمقراطية والوصول إلى الاقتراع وتقييد حريات التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيات

يعتزم خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة الطعن في إجراء الانتخابات في الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا لعدم توافقها مع القانون الوطني. ويخشى النقاد من أن تكون وراء هذه المخاوف القانونية محاولة لعرقلة العملية الانتخابية الديمقراطية، ووفقاً لهم، فإنّ تغيير القانون عملية طويلة الأمد وتتطلب توافقاً مع أقليات التبو والطوارق والأمازيغ في البلاد. وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى فرض عوائق تعرقل الانتخابات.



ما تحققش

- الامتناع عن عرقلة عمل السلطة القضائية وضمان سلامة مقارّها لتمكينها من أداء مهامها.

في 28 نوفمبر، أجلت محكمة استئناف سبها جلسة الاستماع الخاصة بطلب سيف الإسلام القذافي الطعن في قرار المفوضية الوطنية العليا للانتخابات استبعاده عن الانتخابات الرئاسية. وقد اتخذ هذا القرار بسبب غياب القاضي اللي كان من المفترض قيادة الجلسة. وجاء هذا نتيجة عرقلة عمل محكمة استئناف سبها من قبل مجموعة مسلحة قد تكون تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية. وتفيد التقارير أيضاً عن منع القضاة جسدياً من القيام بمهامهم القانونية ما يعيق العملية الانتخابية بشكل مباشر.

وكان رئيس مديرية أمن سبها، محمد بشر، قد قال في وقت سابق في 16 نوفمبر أنّ غرفة عمليات الكرامة قد أصدرت أمر قبض بحقه بعد ظهوره مع القذافي في يوم تقديم ترشحه للانتخابات في سبها. وقد أنكر بشر الاتهامات بأنه أمن خاص بالقذافي قائلاً أنّ عمله ينطوي فقط على تأمين مكاتب الاقتراع في سبها.